

Distr.

GENERAL

S/1995/515

28 June 1995

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس

مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة

لليوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة بتاريخ اليوم والموجهة إليكم من وزير الخارجية.

والتمني كريم مساعدتكم في تعليم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيفان ز. ميسيلش

القائم بالأعمال بالنيابة

* 9519318 *

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية جمهورية البوسنة والهرسك

لقد لبينا في رسالتنا المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (S/1995/483) ما ورد في قرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (١٩٩٥) وأعطينا موافقتنا السيادية على وزع "قوة الرد السريع" كتعزيز لقوة الأمم المتحدة للحماية.

وفي رسالتنا السابقة المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/245)، وكما جاء في القرار ٩٨٢ (١٩٩٥)، أعرّبنا عن قلقنا إزاء عدم تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك، وتآكل هذه الولاية. ولم يتم إزالة أسباب القلق هذه حتى الآن. فالواقع أن ثمة تآكلاً مستمراً ومتتسارعاً في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة منذ رسالتنا المؤرخة ٢٩ آذار/مارس.

ومؤخرًا أخلت تمامًا "المنطقة الآمنة - منطقة الاستبعاد" في سراييفو وحولها وتركت دون انتفاذ من جانب قوة الحماية مما ينافي قرارات مجلس الأمن ومقررات منظمة حلف شمال الأطلسي القائمة. ويکاد ذلك يكون مؤکداً ومعترفاً به في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الموجهة إلى سعادة ويلي كاليس الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلاوة على ذلك، فقد رفضت قوة الحماية، وبالتالي منظمة حلف شمال الأطلسي، في مناسبتين على الأقل اتفاقية حظر الطيران" المطلوب منها تحدیداً بالقرار ٨١ (١٩٩٢). ونسجل أن القرار ٩٩٨ (١٩٩٥) أکد من جديد صراحة على الولاية القائمة لقوة الحماية، والالتزام بتنفيذ هذه الولاية في جمهورية البوسنة والهرسك. ولقد أصبنا بخيبة أمل لأن الأفعال التي تمت مؤخرًا قصرت عن الوفاء بما تضمنه القرار من أقوال، وجاءت غير متسبة مع أحكام القرار ٩٩٨ (١٩٩٥) ومع موافقتنا الواردة فيه. وقد ترك لدينا عدم التنفيذ هذا انتباهاً سيئاً إزاء التزام قوة الرد السريع، ويصدق ذلك في المقام الأول، على اعتزام قوة الحماية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد جاءت رسالة السيد ياسوشي أکاشي إلى صرب كارادتش لتأكيد مجدداً هذا التصور.

وبناءً على ذلك، نقدم بموجب هذا إشعاراً رسمياً باعتزامنا إعادة النظر في تمديد موافقتنا السيادية على وجود قوة الحماية في جمهورية البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نطلب رسمياً اجراء مشاورات مع مجلس الأمن، والأمين العام وممثليه بشأن نوايا تعزيز قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتدابير الفعلية لتحقيق ذلك. وعلاوة على ذلك، فإننا مستعدون للنظر في جميع الاحتمالات المتصلة بذلك تمشياً مع استعراض مشاوراتنا.

(توقيع) محمد شاكر بيه

وزير الخارجية
